



طريقة إيران الجديدة للحرب في سوريا

ترجمات



نشر معهد دراسات الحرب بحثاً (فبراير 2017) أعده الباحث في قسم "التحديات الحرجة" بول موكاولا بالتعاون مع معهد (AMERICAN ENTERPRISE) بعنوان (IRAN'S NEW WAY OF WAR IN SYRIA) تناول التغيير الذي انتهجته المؤسسة العسكرية الإيرانية في عملياتها الخارجية، والنقلة النوعية التي عملت عليها لتحويل النمط القتالي لقواتها من حرب العصابات إلى النمط التقليدي، وسعيها لتعزيز التنسيق بين وكلاء متنوعين من خلال عمليات تناوب وتبادل أدوار لمختلف قواتها المتمثلة في: الحرس الثوري، والقوات النظامية، والباسيج، بهدف تعزيز الخبرات القتالية لجميع الأطراف من خلال المشاركة في المعارك الدائرة بسوريا.

وتحدث التقرير عن التغيير الجذري في العقيدة العسكرية الإيرانية والذي بات يسمح للجيش النظامي بموجبه شن حروب خارجية بدلاً من الاقتصار على الدفاع عن التراب الإيراني، وحذرت الدراسة من أن التطور الذي حققته إيران في نموذجها القتالي وقدرتها على الحشد لشن عمليات التدخل الخارجي ستؤثر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها ونصحت بعدم التعويل على سياسات إبعاد الروس عن الإيرانيين.

ملخص

تجري القيادة الإيرانية تغييرات جذرية في مؤسستها العسكرية لتتمكن من خوض حروب غير تقليدية على بعد مئات الأميال من حدودها، ولا شك في أن اكتساب هذه القدرات الجديدة التي لا تمتلكها إلى دول قليلة في العالم ستغير، وبشكل جذري، الحسابات والموازن الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن المسألة لدى الإيرانيين لم تعد مجرد ظاهرة عابرة؛ بل تعتمد القيادة العسكرية الإيرانية إلى الزج بقواتها النظامية "الأرتيش" وبالحرس الثوري و"الباسيج" لتمكنهم من اكتساب الخبرات اللازمة لهذا النوع من العمليات العسكرية، حيث تشير الأدلة إلى أن إيران تنوي الاستمرار في تطوير قدراتها التقليدية وتعزيز إمكانيات الحشد والتعبئة وقت الأزمات.

ففي مدينة حلب؛ قام مخطو المؤسسة العسكرية الإيرانية بنشر آلاف الجنود من كافة القوى العسكرية وشبه العسكرية على مدى خمس عشرة شهراً للسيطرة على شرقي المدينة، وتم لهم ذلك بالفعل في ديسمبر 2016، ولأول مرة منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية أعادت إيران توجيه القوات التي كانت تركز تقليدياً على العمليات الدفاعية لتحويلها إلى قوة تدخل خارجية قادرة على تنفيذ مهام خارج الحدود، مما يؤكد وجود تحول إستراتيجي كبير لدى القيادة العسكرية الإيرانية من ناحية اتخاذ مواقف أكثر عدائية في المنطقة، حيث وجدت إيران أن الإمكانيات غير المتماثلة (حروب الميليشيات)

المصممة لردع الولايات المتحدة أو إسرائيل غير كافية عند القيام بالعمليات الحربية الأكثر تقليدية، خاصة في سوريا.

ولتحقيق ذلك؛ تعمل المؤسسة العسكرية الإيرانية على تذليل العقبات المؤسسية الكبرى لتوفير متطلبات عملي التطوير هذه، حيث عكست حملة حلب النجاح الذي حققته إيران في تطبيق هذا النهج الجديد لشن الحروب، ومن ذلك تعزيز قواتها البرية وقدرات ومكنت وكلاءها من انتزاع مساحات من مناطق سيطرة المعارضة، ونفذت خططها بنجاح حيث قاتلت إلى جانب شركاء محليين ودوليين، وتمكن من العودة للمقدمة رغم ما تكبدته من خسائر عبر تطبيق تكتيك التفافي ناجح قام به الجيل الثاني من القادة العسكريين المدربين على العقيدة القتالية الجديدة في القوات المسلحة الإيرانية.

إن استمرار إيران في تطوير نموذجها القتالي المهجن في سوريا سيمكنها من حشد قوتها في منطقة الشرق الأوسط وستساعدها على نشر قواتها للقتال إلى جانب وكلائها في ميادين المواجهات الأخرى كالعراق ولبنان، ولا شك في أن السماح لإيران بتوطيد نفوذها في سوريا سيمكنها من التمدد وسييسر لها فرص تحسين إمكانات وكلائها وتوجيههم ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها حينما تقرر طهران فعل ذلك.

ومن شأن ذلك أن يضمن لها نطاق عمليات أوسع يساعدها في السيطرة على الأرض بغض النظر عن أية تقلبات قد تطرأ على الموقف الرسمي الروسي حول التواجد الإيراني في سوريا، فقد أوكلت روسيا مهمة العمليات البرية للإيرانيين، ويبدو أن موسكو لا ترغب بنشر الآلاف من جنودها ليحلوا محل القوات الإيرانية أو الميليشيات الموالية لها، مما يشكل تحدياً حقيقياً للبلدان المجاورة، وقد يغير ذلك القرار العسكري موازين القوى في المنطقة لفترة طويلة.

مقدمة

شهدت النشاطات العسكرية الإيرانية في سوريا على مدى العام المنصرم تحولاً كبيراً في نمط العمليات خارج الحدود، حيث أعادت توجيه جزء كبير من قواتها للتناوب على القتال في الحملة التي شنها نظام الأسد لاستعادة السيطرة على مدينة حلب، فتم نشر عناصر تابعة للحرس الثوري لخوض معارك إلى جانب الأذرع والوكلاء، وكان لفيلق القدس ووحدات "الباسيج" -التي كان يقتصر دورها على العمليات الداخلية- دور بارز في الجبهات الأمامية بسوريا، حيث قتل العشرات من عناصر "الباسيج" وحتى "الأرتيش"، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة العسكرية الإيرانية التقليدية التي كانت في السابق تركز فقط على الدفاع عن الحدود الإيرانية.

ومن خلال نشر قواتها في سوريا؛ أظهرت المؤسسة العسكرية الإيرانية قدراتها القتالية على بعد مئات الأميال عن حدودها، والزج بهم في حروب عصابات عالية الكثافة وهي قدرة لا تملكها غير القليل من الدول حول العالم، بحيث أصبحت طهران في وضع يمكنها من متابعة وتيرة تدخلها العسكري الحالي، والعمل على تصدير هذا النموذج من الانتشار إلى ساحات أخرى، إذ إن هذا "النموذج-العسكري-بالجملة" أو المتكامل يوسع من قدرة إيران على تنفيذ عمليات التدخل ويعيد تشكيل وتوليف طبيعة التهديد العسكري الإيراني في المنطقة.

وسعت إيران من حضورها العسكري استجابة للمقتضيات المتغيرة في ميدان المعارك في سوريا، حيث اتبع الإيرانيون نموذج الانتشار الذي اختاروه ليتضمن زح الجيش النظامي الإيراني "الأرتيش" و"الباسيج"، وكان لوجود هذه القوات الدور الحاسم في استعادة السيطرة على القسم الشرقي من حلب في ديسمبر 2016.

تم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على المصادر الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعية الإيرانية لتوثيق الإمكانيات الإيرانية المتزايدة للقيام بالعمليات العسكرية الداعمة للنظام السوري، وذلك فيما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يواجهون تهديداً متنامياً جراء قدرة إيران المتزايدة على التعبئة وحشد قواتها خارج حدودها.

وإزاء تنامي قدرة إيران على القيام بعمليات التدخل السريع وإمكانية قيامها بنقل الكوادر والمصادر؛ يتعين على واشنطن تقييم خياراتها فيما يتعلق بفرض عقوبات جديدة على المؤسسات والأفراد في الشبكات الإيرانية التي تقوم بتسهيل هذا التنقل والمواصلات لكي يتم كبح جهود إيران التي تززع الاستقرار في سوريا وسائر المنطقة.

"الفرقة" الإيرانية لنظام الأسد

مكنت عمليات إعادة تشكيل نمط اعلمليات العسطنرية طهران من استحداث تكتيكات جديدة، وزيادة حضورها البري، حيث شهد حضورها العسكري مزيداً من الانخراط منذ أكتوبر 2015، وذلك من خلال الزج بقوات قلبت موازين القتال، وعلى الرغم من محدودية الدور الإيراني في بداية الصراع إلا أن إيران لم تأل جهداً في تقديم شتى أنواع الدعم، حيث أرسلت نخبة من قوات الحرس الثوري لتقديم الدعم الفني، والمساعدة في تشكيل ميليشيات محلية ودعم انتشار الميليشيات الشيعية العراقية وقوات حزب الله في سوريا، لكن عدد هذه القوات لم يكن كافياً لتنفيذ عمليات برية واسعة النطاق.

وفي النصف الثاني من عام 2014 زاد انخراط القوات الإيرانية في الصراع السوري؛ وذلك نتيجة لتنامي خسائر قوات الأسد في الميدان، كما أن ظهور تنظيم الدولة في العراق تطلب عودة الميليشيات الشيعية العراقية التي تقاتل في سوريا، والعمل على إعادة تموضعها في العراق لحماية بغداد، الأمر الذي حرم إيران من معين بشري هام، مما دفع بفيلق القدس لتجنيد آلاف المقاتلين الشيعة الأجانب بمن فيهم الأفغان، وذلك لسد العجز الذي أصاب قوات نظام الأسد.

ودلت الخسائر الإيرانية في صفوف الرتب المتوسطة خلال تلك الفترة على أن العسكربين الإيرانيين قد تولوا قيادة العمليات العسكرية في بعض المواقع، لكنهم أخفقوا في قلب الموازين، وذلك بالتزامن مع الخسائر التي مني بها نظام الأسد وفقدانه السيطرة على العديد من المناطق خلال النصف الأول من عام 2015، مما دفع بالإيرانيين لنشر المزيد من قواتهم ابتداء من شهر سبتمبر من العام نفسه وعلى امتداد عام 2016، وبرزت سياسة الحصار كوسيلة ناجعة لإضعاف المعارضة تمهيداً لاستعادة السيطرة على حلب، بمشاركة القوات البرية للحرس الثوري وعناصر من فيلق القدس والقوات التقليدية "الأرشيح" و"الباسيح"، حيث بلغ عدد القتلى في صفوف الإيرانيين خلال الفترة أكتوبر 2015-يناير 2017، 306، معظمهم سقط في معارك حلب، وبعضهم في محافظة حماة وبالقرب من تدمر وفي ريف دمشق.

وقميرت المشاركة الإيرانية باتباع نموذج انتشار أكثر فاعلية لكنه أشد خطورة، مما فرض على الإيرانيين نشر المزيد من القوات لتعويض النقص، حيث شارك الجنود الإيرانيون بكثافة في العمليات التي نفذتها القوات الموالية للنظام في ريف حلب الجنوبي ابتداء من أكتوبر 2015 وحتى يناير 2016 وذلك إلى جانب قوات "حزب الله" ومقاتلين عراقيين وأفغان وباكستانيين شيعة تم تدريبهم بإيران، في حين لعبت القوات الإيرانية الدور الرئيسي لفك الحصار عن بلدي نبل والزهراء الشيعيتين في فبراير 2016، وساعدت عملية فك الحصار في قطع طريق الإمداد الرئيسي للمعارضة من ريف حلب الشمالي إلى مناطق سيطرتهم في مدينة حلب، وتكبدت إيران قرابة 50 مقاتلاً خلال النصف الأول من فبراير

في تلك العمليات، وقتل ما لا يقل عن ضابط إيراني واحد خلال عملية النظام لاستعادة السيطرة على تدمر، مما دفع القيادة العسكرية الإيرانية للقيام بعملية إعادة مأسسة في مارس 2016.

وفي الفترة الممتدة ما بين أبريل إلى يونيو 2016؛ شاركت القوات الإيرانية في صد هجمات المعارضة على طول الجبهة الجنوبية لمدينة حلب، بما في ذلك الهجوم على تل العيس وزيتان وخان طومان حيث خسرت فرقة كربلاء الخامسة والعشرون التابعة للحرس الثوري 13 عنصراً وجرح 21 خلال الهجوم الذي شنته المعارضة في 2016/5/6.

وإزدادت الخسائر الإيرانية مرة أخرى في أواخر يوليو 2016 خلال الهجوم الذي شنته المعارضة على جنوب غرب حلب لقطع طريق النظام الرئيسي للمدينة وفك الحصار المفروض عليها، حيث أظهرت عملية حلب مدى اعتماد النظام السوري على القوات الإيرانية لشن العمليات البرية، خاصة وأن الطيران الروسي لم يكن كافياً لتحقيق النجاح الذي تحقق في حلب، فالخسائر التي تعرض لها الإيرانيون ووكلائهم تشير إلى أن الحملة الجوية الروسية لم يكن بمقدورها وحدها إخضاع مناطق سيطرة المعارضة شرق حلب، وأسفرت العمليات الإيرانية عن إبراز النموذج الذي يمكن من خلاله تنظيم قوات مختلفة -تقاتل بالوكالة عن إيران- لشن عمليات هجومية منسقة بنفس التوقيت في مواجهة قوات المعارضة التي تعتبر نسبياً ذات تسليح جيد، ويبدو أن القادة العسكريين الإيرانيين قد استخدموا ضباط الحرس الثوري لتعزيز وضبط القوات الوكيلية.

بين هذا النمط من الانتشار كيفية توزيع رتب مسؤولي الحرس الثوري اللذين قتلوا في سوريا، حيث تباينت الرتب بين صغيرة ومتوسطة وعليا، علما بأن هؤلاء لم يكونوا في موقع قيادة جنودهم، بل عملوا كعناصر دمج بين مختلف الوكلاء المتنوعين، ودلت المادة المنشورة عن تفاصيل تلك الخسائر أن طراز نشر القوات الإيرانية من مختلف الرتب كان الأكثر فاعلية من ناحية الكلفة بالنسبة للمخططين العسكريين، حيث قلل من حجم الخسائر وزاد من مستوى الفاعلية الهجومية للشركاء المحليين، وساعد القوات الإيرانية ووكلائها على لعب دور مباشر في تزويد الروس بالمعلومات الاستخباراتية والإحداثيات لشن الهجمات الجوية، في حين عزز "حزب الله" اللبناني هذا الجهد بمساعدة القوات الروسية الخاصة واشترك المقاتلون المتطوعون وقوات النخبة في الجبهات الأمامية لتقديم الدعم للمليشيات الأجنبية التي تتسم بضعف تدريبها.

وبعد أغسطس 2016 تبنت القوات الإيرانية نموذج انتشار جديد، حيث نجحت القوات الموالية للنظام في تضييق الخناق على حلب، وذلك على الرغم من هزيمتهم في خان طومان في مايو 2016، فقد خسر الحرس الثوري عدداً كبيراً من الضباط القادة، مما يؤكد أن كبار الضباط الإيرانيين قد قاموا بقيادة الوكلاء (المليشيات) في العمليات النهائية بحلب في ديسمبر 2016.

أثبتت عملية حلب التي استمرت على مدى خمس عشر شهراً لكبار القادة العسكريين الإيرانيين نجاعة منهجهم الجديد في شن الحروب الخارجية، ولم يخفي الإيرانيون من احتفاءهم بذلك الإنجاز، حيث اختبرت القوات الإيرانية بنجاح قدرتها على وضع الخطط العملياتية ومقاتلة عدو عنيد، وتعويض الخسائر بسرعة، والعودة لميادين المعركة، وذلك من خلال الاعتماد على الوحدات العملياتية الإيرانية وكبار الضباط الذين سيكون لهم دور في شن حملات خارجية مشابهة في المستقبل بعد هذه التجربة خارج الحدود.

منهج إيران العسكري الكلي في سوريا

عززت إيران من قدرتها على التعبئة وفق المتطلبات العملياتية للحملة التي كانت تدور حول مدينة حلب، حيث أبدى القادة العسكريون الإيرانيون تصميمهم على تجاوز العقبات التنظيمية والمؤسسية داخل هيكل مؤسستهم العسكرية، وتمكنوا من دمج مختلف الأذرع الخارجية في عمليات التعبئة بنجاح كبير.

قوات الحرس الثوري البرية

اعتمد النظام الإيراني بشكل كثيف على عناصر الحرس الثوري البرية لدعم عمليات النظام حول حلب، وتطلبت تلك العملية إحداث تحول في عقيدة هذه المؤسسة، التي كانت متخصصة في المرحلة السابقة بالمهام الدفاعية لحماية النظام الإيراني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، حيث هدفت الإصلاحات التي تم إجرائها على قوات الحرس الثوري البرية إلى جعل هيكل المؤسسة لامركزياً، وإلى تعزيز وحداتها المقاتلة لمواجهة أي هجوم أمريكي أو إسرائيلي محتمل، رغم أن لامركزية القيادة والسيطرة تجعل منها نظرياً أقل فعالية كقوة عسكرية تقليدية.

وقمت عملية إعادة تشكيل الدور الذي كان تلعبه قوات الحرس الثوري البرية بعد التدخل الروسي بسوريا في سبتمبر 2015، حيث خدم ضباط ذوي رتب رفيعة المستوى من قوات الحرس الثوري البرية كمستشارين كبار منذ الانخراط العسكري الإيراني ابتداء من منتصف 2012، إلا أن انخراطهم كان محصوراً في التدريب وتقديم الاستشارات والنصح، لكن خسائرهم بدأت في الزيادة بعد سبتمبر 2015، بالتزامن مع تقارير تحدثت عن قيام إيران بزيادة عدد قواتها في سوريا، وقد انعكس ارتفاع معدل الخسائر بعد ذلك التاريخ على قرار القادة العسكريين لنشر أعداد أكبر من قوات الحرس الثوري البرية على الجبهات وذلك ضمن طراز انتشار جديد.

يظهر توزع الخسائر الإيرانية قيام الإيرانيين بنشر عناصر معينة من وحدات الحرس الثوري مما عرض بعضهم للقتل في الجبهات بعد سبتمبر 2015، وذلك بحسب توثيق معهد Threats Project (the Critical) الذي لاحظ أن القادة الإيرانيين قاموا بعملية تدوير وتبديل لوحدات الحرس الثوري في مسعى لإخضاع أكبر عدد من الوحدات للصراع الدائر في سوريا، ولابد أن الوحدات التي كان يتم زجها كانت على أفضل مستوى من التدريب والتسليح.

ويبين العدد الكبير من وحدات الحرس الثوري البرية التي تم اختيارها للمشاركة في العمليات بسوريا وقوع تحول على نطاق واسع، وأن الأمر أكبر من كونه عملية تطوير بعض قوات النخبة، فالقوات التي تم زجها قد عملت على مستويات مختلفة في الميدان، وذلك وفقاً للاحتياجات العملية، بينما تدل بعض الخسائر التي وقعت في صفوف مستوى الرتب المتوسطة والعليا على الطراز الاستشاري الرفيع الذي كانوا يقدمونه، ويؤكد أن العديد من عناصر الحرس الثوري قد خدموا كعناصر قتالية على الأرض فاللواء الثاني "الإمام المجتبي" التابع للفرقة السابعة "ولي العصر" ولواء "الإمام السجاد" ولواء "صابرين" قد تعرضوا لخسائر في الرتب الأدنى.

وتشير البيانات التي نشرها الإعلام الإيراني إلى أن كوادرات الحرس الثوري البرية قد تم نشرها بالتناوب لفترة شهرين إلى ثلاثة أشهر في سوريا، ودلت إحدى جداول القتلى على هذا الاستنتاج، حيث كان حجم الخسائر كبيراً لدى الفرقة الثامنة "النجف الأشرف" والفرقة الخامسة والعشرون "كربلاء" والفرقة السابعة "ولي عصر" ولواء "السجاد" وفيلق "محمد رسول الله"، وغيرها من الوحدات التي تم نشر عناصرها بالتناوب على الجبهات، كما دل الجدول على الطبيعة المتغيرة لنموذج الانتشار الإيراني، وذلك حينما قامت إيران بسحب قواتها المنتشرة في المقدمة بعد يونيو 2016 حينما أصبح القتال في حلب يتميز بكونه حرب مدن وشكل خطراً مباشراً على القوات الإيرانية.

في هذه الأثناء؛ حولت الحملة الإيرانية في سوريا الحرس الثوري من قوة مخصصة للدفاع عن النظام الإيراني من الغزو الخارجي والانتفاضات الداخلية للعمل على مهمات جديدة تتضمن: خوض حروب العصابات، وقد أطلق الحرس الثوري تمريناً في غرب إيران -مبنيّاً على نسق العمليات الحقيقية في سوريا" أواخر يناير 2017. ويبدو أن مشاركة الحرس الثوري في سوريا قد فرضت على قيادته إنشاء قوات مشاة محمولة جواً بهدف الدعم وشن عمليات هجومية، وسيكون من المهم للمحللين مراقبة هذه التغيرات وخصوصاً في مجال جهود الحرس في تنظيم المعارك والتسلح وذلك لتقييم مدى أثر الصراع السوري على صناعة القرار في هذه المؤسسة.

القوات النظامية "الأرتيش"

تعتبر مشاركة القوات النظامية الإيرانية "الأرتيش" في سوريا محدودة بالمقارنة مع مشاركة الحرس الثوري، إلا أن حقيقة مشاركتها تدل على وجود مرونة لدى القادة العسكريين في التغلب على القيود العقائدية تجاوباً مع مقتضيات تبدل القوى، إذ إن مهمة "الأرتيش" تاريخياً اقتصر على الحفاظ وحدة التراب الإيراني وليس هنالك انتشار مؤكّد لهذا القوات خارج الحدود الإيرانية في الفترة ما بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية 1988 وحتى 2016، ولذلك فإن قرار نشر القوات النظامية الإيرانية "أرتيش" في سوريا يمثل تحولاً جوهرياً في عقيدتها ووضعها داخل المؤسسة العسكرية التي يسيطر عليها الحرس الثوري، حيث نشرت إيران ما لا يقل عن لوائين من القوات الخاصة والقوات النظامية، وقد تعرض الأول للخسائر في أبريل 2016 ويبدو أن الهدف من نشره كان لتعزيز قوات الحرس الثوري في جنوب حلب، وجميع الخسائر التي تم الإعلان عنها كانت من قوات "الأرتيش" الخاصة التي حظي قائدها بترقة، مما يشير إلى رضا القيادة الإيرانية عن مشاركة قوات "الأرتيش" الخاصة في سوريا.

وتم الإعلان عن خسارة عنصر واحد من "الأرتيش" مطلع أغسطس ولم يكن قد أمضى أكثر من 45 يوماً في الخدمة، مما يشير إلى انتشار منفصل لهذه القوات في يونيو، وبما أن الجندي القتيل لا ينتمي لقوات "الأرتيش" الخاصة؛ فإن ذلك يعني قيام إيران بنشر وحدات "أرتيش" تقليدية لاشك في أنها أكبر من الانتشار الموثقة، حيث عملت طائرات النقل التابعة لقوات الأرتيش الجوية بشكل منتظم في الأجواء السورية، وكشف قائد "الأرتيش" العميد عطاء الله صالح في مقابلة (أبريل 2016) عن اندماج "الأرتيش" في سوريا ضمن هيكل القيادة والتحكم لقوات الحرس الثوري، ومن خلال ذلك تتضح الرغبة والقدرة على التغلب وإدارة الاختلاف المائل منذ زمن طويل بين المؤسستين: "الأرتيش" والحرس الثوري، ففي يونيو ويوليو 2016 عملت المؤسسة العسكرية الإيرانية على تعزيز العمليات البينية بين الجهازين من خلال سلسلة من إصلاحات في هيكل القيادة لتمكينه من تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية مستخدماً جميع فروع القوى الإيرانية التقليدية، كما أن تحسين القدرة على اندماج "الأرتيش" ضمن القوات المسلحة الإيرانية سيجعلها داعمة للحرس الثوري ويعزز من قدرة إيران على التعبئة لمواجهة متطلبات القوى المتنامية خارج الحدود.

مهد الصراع في سوريا الطريق أمام مزيد من التغييرات داخل المؤسسة العسكرية، فالتصريحات التي أدلى بها مسؤولو "الأرتيش" تشير إلى حدوث تحول في عقيدة هذه المؤسسة ليشمل القيام بعمليات نشر وقائي للقوات خارج إيران، ليصبح ذلك جزءاً من مهمة المؤسسة لحماية الحدود الإيرانية، وتضع قوات "الأرتيش" ضمن أولوياتها تطوير قدراتها في تنفيذ العمليات خارج الحدود، وخاصة قوات التدخل السريع للأرتيش التي تشكلت بداية 2016، وقامت بمناورات أطلق عليها "محمد رسول الله" جنوب شرق إيران،

مما يعكس التزام "الأرتيش" بتطوير قدرتهم على التعبئة والحشد السريع، وتشير تصريحات ضباطها بترحيبهم بتنفيذ المهام الخارجية ورغبتهم في الحصول على المزيد التمويل بتغير في النظرة إلى مؤسسة كان قادة النظام ينظرون إليها بعين الريبة.

"الباسيج"

قام المخططون العسكريون الإيرانيون بتوجيه بعض عناصر "الباسيج" لتقديم الدعم للناري لعناصر الحرس الثوري العاملين في سوريا، مما شكل تطوراً هاماً للباسيج التي تعتبر قوة مساعدة يوكل إليها مهام الأمن الداخلي والشرطة الأخلاقية والعمل كقاعدة حشد لقوات الحرس الثوري في وجه التهديدات الداخلية والخارجية، وتشير الجداول إلى مقتل 87 مقاتلاً من "الباسيج" وغيرهم من "المتطوعين" الإيرانيين خلال الفترة أكتوبر 2015-يناير 2017، حيث استخدمت المؤسسة العسكرية الإيرانية وحدات قوات الباسيج الخاصة المسماة "الفاتحين" لاستيعاب وتدريب المتطوعين من كافة أرجاء المحافظات الإيرانية، فتاريخ "الفاتحين" غير واضح، إلا أن أحد قادتهم ادعى أن قوات النخبة هذه قد تم إنشائها في العقد الماضي، وتشير تقارير أخرى إلى أن العميد في الحرس الثوري حسين همداني لعب دوراً رئيسياً في تنظيمهم لأجل انتشارهم في سوريا، حيث انخرط هؤلاء المقاتلون في القتال المباشر، حيث أظهر متطوعو الباسيج الذين ليست لديهم القدرة على تقديم التدريب والاستشارات أنه بإمكانهم تقديم دعم ناري تعتمد عليه بقية القوات الإيرانية الموجودة على الأرض، ووفق تصريحات بعض القادة الإيرانيين؛ لعبت قوات "الفاتحين" الخاصة دوراً مباشراً في دعم عمليات القوات الموالية للنظام السوري جنوب حلب في يناير 2016، وفي عملية فك الحصار عن بلدات نبل والزهراء في فبراير 2016، وأشار قائد وحدة "الفاتحين" أن قواته قاتلت كوحدة متماسكة بالقرب من خان طومان جنوب غرب حلب في يناير 2016 وتعرضت لخسارة 12 عنصراً من ضمن 250 مقاتلاً، وحتى أكتوبر 2016 فقد لواء "فاتحين" ثلاثين وفق ما صرح به هذا القائد.

أعلن المسؤولون العسكريون الإيرانيون عن نيتهم توسيع الفاعلية العسكرية للباسيج، كما دل على ذلك تعيين العميد حسين غيبارور القادم من مؤسسة الحرس الثوري والذي يتمتع بخبرة بالحرب في سوريا، حيث أعلن قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري أن إيران ستقوم بتوسيع وحدات "الفاتحين" ما يشير إلى نية النظام الإيراني نحو مزيد من استعمال قوات "الباسيج" لدعم مهام الحرس الثوري في الخارج.

إن الانخراط العسكري المؤسساتي لقوات الحرس الثوري و"الباسيج" و"الأرتيش" في سوريا يعكس قدرة إيران على إعادة توجيه قواتها المسلحة للقيام بالتعبئة وذلك بطريقة تقليدية نسبياً، ويعتبر ذلك مؤشراً محتملاً لمزيد من التحولات، إذ يبدو أن المؤسسة العسكرية تبتعد عن نهج حروب العصابات غير المتماثل، متجهة نحو تشكيل قوة

عسكرية ميدانية تقليدية، كما أن ترقية المزيد من الضباط المنخرطين في معارك إيران البرية في سوريا بدلاً من الضباط ذوي الخلفيات الاستخباراتية والأمنية قد يشير إلى جهد مكثف يبذله النظام الإيراني لتعزيز وضع قوته التقليدية.

المشهد من إيران

إن قرار إيران التصعيد في سوريا يساعدها على تأمين أهدافها الاستراتيجية هناك، فقدراتها التقليدية غير كافية لاستعادة السيطرة على كامل سوريا أو هزيمة تنظيم الدولة بشكل حاسم، لكن لب المصلحة الإيرانية في سوريا أبعد من محاربة تنظيم الدولة؛ إذ إنها تنشد بصورة أساسية تأمين قدرة وكلائها على استخدام الأراضي السورية كوسيلة لمد نفوذها على كامل العراق والشام، والاحتفاظ ببنية لردع إسرائيل، فنشر القوات البرية الإيرانية النظامية يعزز قدرة إيران على الاستيلاء والسيطرة على الأرض اللازمة لضمان بقاء الأسد في سدة الحكم أطول فترة ممكنة، كما أن ذلك يؤمن لها الأرضية الهامة من الناحية الاستراتيجية لجهودها في الحشد والتعبئة.

لا شك في أن منطق التدخل العسكري الإيراني الجديد سيقود نخب النظام إلى مواصلة توسيع حضورهم العسكري في سوريا، ومن المؤكد أن القيادة الإيرانية لا تريد خسارة المئات من قواتها هناك، خاصة وأنها تواجه التزامات متسعة في أماكن أخرى، رغم أن النظام الإيراني ليس لديه خيارات أخرى لتحقيق أهدافه في سوريا فالنظام السوري يفتقر إلى إمكانية تخطيط وتنفيذ عمليات عسكرية ناجحة دون العون الإيراني، وسيؤدي التنازل التام لصالح الروس إلى خسارة إيران نفوذها الاستراتيجي في سوريا.

تتموضع إيران اليوم في موقع جيد لمواصلة تدخلها العسكري وفقاً لأهدافها الاستراتيجية، ويبدو أن المؤسسة العسكرية في وضع إعادة تشكيل عملياتها في سوريا خلال فترة الهدنة المدعومة من روسيا وتركيا، رغم أنه لا زال من غير الواضح إذا ما كانت إيران تنوي وضع قواتها مرة أخرى على جبهات القتال أم لا، ويبدو أن الأطراف الإيرانية الفاعلة تؤيد النشاط العسكري لبلدها في سوريا، مستندة إلى غياب الجدل السياسي حول هذا الدور، ولا شك في أن تحسن الاقتصاد الإيراني سيمكن النظام الإيراني من تأمين الدعم اللوجستي لتواجده العسكري في سوريا؛ فمقدرة إيران على نشر قواتها لأجل طويل في سوريا يعتمد بشكل رئيسي على حضور قوات تتلقى التوجيهات الإيرانية لكن النفوذ والتواجد الكثيف لإيران من خلال الميليشيات يشير إلى أنها ستحافظ على هذه البنية بغض النظر عن يحكم دمشق، وربما تتيح التطورات الأخيرة في المنطقة للإيرانيين مجال الزج بمزيد من الميليشيات الشيعية العراقية لتقاتل في سوريا بعد تحرير الموصل، ومن الممكن أن تسمح الانتصارات السياسية التي حققها حلفاء "حزب الله" في لبنان بجعل الإيرانيين أكثر استعداداً لزوج المزيد من قوات "حزب الله" في سوريا.

إن مواصلة إيران تطوير نموذجها الحربي الهجين في سوريا سيعزز من قدرتها للعمل مع شبكة وكلائها في المنطقة، ويبدو أن الإيرانيين ينظرون إلى سوريا كحقل تجارب ليطوروا الطريقة التي سيخوضوا بها حروبهم المستقبلية، كما دل على ذلك قرار نشر كوادرن من كلية الحرس الثوري للطلاب الضباط المتقدمين، فالإجراءات العملية التي تنفذها القوات الإيرانية في سوريا ستسمح ل طهران باستنساخ نموذجها في الحرب غير النظامية الهجينة مع عدد آخر من الوكلاء في أماكن أخرى كالعراق على سبيل المثال.

الخاتمة

تندر الإستراتيجية العسكرية الإيرانية للسيطرة على حلب بأن إيران قد نجحت في تطوير قدرات كبيرة لإنتاج وإدامة العمليات العسكرية في الخارج، حيث تمكن المخططون العسكريون الإيرانيون من توجيه حصة كبيرة من قواتهم المسلحة للعمل كقوة تدخل سريع في الخارج، وذلك للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، على بعد مئات الأميال عن مكان ذلك الصراع، وهو أمر تستطيع إيران أن تستنسخه في مكان آخر في الشرق الأوسط مع إمكانية قيامها بتغيير مضامين اللعبة لميدان المعركة الجديدة.

ولذلك فإنه ينبغي على صانعي السياسة الأمريكية الابتعاد عن غواية التفكير بأن النفوذ الإيراني في سوريا سيبقى ضمن نطاق الحدود السورية، فالنظام الإيراني يُعرف وكلائه في سوريا على أنهم جزء من محور المقاومة الذي تعول عليه إيران لاحتواء الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، وسيشكل تواجدها في سوريا فرصة لتوسيع قدراتها واتخاذ الأراضي السورية منصة للتوسع في المنطقة، مما سيلحق ضرراً بالغاً بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط.

إن نمط الانتشار الإيراني الجديد يعقد الخيارات المتاحة للحد من النفوذ الإيراني في ميدان المعركة في سوريا، فجهود احتواء القوات الإيرانية قد تتعرق نتيجة عدم القدرة على إدماج هذه القوات مع وحدات المقاتلين المحليين والأجانب، كما أن استهداف وكلائها بالأسلحة التقليدية سيتسبب في التصعيد غير المتعمد مع إيران، آخذين بعين الاعتبار تداخل القوات الإيرانية بين صفوف الوكلاء.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن التواجد الإيراني المتسع في سوريا يعرضها للضغط اللوجستي؛ فالتناوب المستدام الذي قامت به إيران من خلال نقل القوات والموارد يتطلب سلسلة إمداد عسكري كبيرة قد تكون عرضة لفرض العقوبات ومنع الرحلات الجوية، لكن هذه الإجراءات لن تكون كافية نظراً لقدرة إيران على القيام بالإمداد الجوي من خلال جسر جوي يمتد بين إيران وسوريا، وبما أن الاتفاق النووي يتيح للولايات المتحدة فرض عقوبات على الكيانات والمؤسسات المتورطة في النشاطات الإرهابية؛ فإنه يتعين على

صناع القرار في الولايات المتحدة الاستفادة من مسألة فرض العقوبات لممارسة الضغط على المجمع الصناعي العسكري الذي يدعم جهود إيران لزعزعة الاستقرار في الخارج، كما ينبغي على صناع القرار الأمريكيين الاعتراف أن أية استراتيجية ترسخ التواجد الروسي في سوريا لن تمكن من احتواء النفوذ الإيراني في سوريا، فمسألة تلاقي المصالح الروسية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ستفشل المحاولات الأمريكية لاسترضاء الروس وجعلهم يتخلون عن الإيرانيين.

ولابد من أن القيادة الروسية ستفضل الاستعانة بالإيرانيين لشن حملات برية بدلاً من قيامها بنشر آلاف من جنودها مكان الإيرانيين، وحتى إذا تغلبت الدبلوماسية الأمريكية على كل هذه المتناقضات ونجحت في إحداث تغيير روسي تجاه إيران؛ فإن النفوذ الإيراني البعيد المدى على المؤسسات السياسية والعسكرية السورية يؤكد على أن أي جهد أمريكي لتخريب المكانة الإيرانية في سوريا بواسطة روسيا ستبوء بلا أدنى شك بالفشل.